

أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الاداري

أ.م.د. إقبال نعمت درويش¹

جامعة سامراء- العراق

مقدمة:

تعد الحوكمة أحد وسائل مكافحة الفساد والحد منه، فللدولة أن تستند إليها للنهوض بواقع المؤسسات بآلياتها والتي تتقدمها الرقابة الفعالة في ادارة المؤسسات فضلا عن سيادة القانون، وعلى أساس الحكم الرشيد لضمان حقوق الافراد جميعا. فنظام الحوكمة يضمن المزيد من الاشراف والرقابة والتنظيم للحد من الآثار سلبية للفساد على كل جوانب المجتمع.

مشكلة البحث:

لكون ظاهرة الفساد يترتب عليها آثاراً سيئة تؤدي الى هدر قيمة القانون وضياع الحقوق وعدم تكامل اجهزة الدولة في اداء مهامها بالشكل الصحيح، الامر الذي يتطلب ظهور آليات الحوكمة كنظام للقضاء على مظاهر الفساد الاداري؛ وهو ما يجسد أهمية تفعيل الحوكمة في معالجة أهم مشكلات القطاع العام.

أسئلة البحث:

تثور المشكلة حول تساؤلين:

- تحديد ماهية الآثار السلبية للفساد الاداري التي تتطلب اللجوء الى نظام الحوكمة؟
- مدى امكانية نظام الحوكمة لمكافحة الفساد الاداري في القطاعات الحكومية والكيفية

المعتمدة لذلك؟

أهداف البحث:

¹ استاذ مساعد الدكتورة بتخصص القانون الاداري في كلية القانون جامعة سامراء- العراق

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

- 1- معرفة تلك السبل والاليات التي تقوم عليها الحوكمة لأجل الحد من ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام.
- 2- معرفة ابعاد الفساد الاداري في القطاع العام بغية تطبيق آليات الحوكمة عليها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الموضوع لما للفساد الاداري بصورة عامة وفي القطاع العام بصورة خاصة من آثار سيئة ومن الممكن للدولة أن تستند اليها للنهوض بواقع المؤسسات بآلياتها الفعالة والتي تتقدمها الرقابة الفعالة في ادارة المؤسسات فضلا عن سيادة القانون، وعلى أساس الحكم الرشيد لضمان حقوق الافراد جميعا. إذ ان نظام الحوكمة يضمن المزيد من الاشراف والرقابة والتنظيم للحد من الفساد وما يجره من آثار سلبية على النواحي جميعاً في المجتمع.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الموضوعي، لدراسة الموضوع بحيادية للوصول الى حقيقة تفيد في معالجة مشكلة الدراسة وهي: كيفية الحد من الفساد الاداري بتفعيل آليات الحوكمة وصولاً الى الاهداف المطلوبة وبعبدا عن أية نزوات او ميول شخصية قد تنعكس سلبا على الواقع العملي للاجهزة الادارية.

هيكلية الدراسة:

سنقوم بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الاول مفهوم حوكمة القطاع العام من خلال فرعين، يتضمن الفرع الاول تعريف الحوكمة لغة واصطلاحا، وفي الفرع الثاني نتناول اهداف حوكمة القطاع العام واهميتها، اما المطلب الثاني فيكون تحت عنوان مفهوم الفساد الاداري ونبحثه بفرعين، الفرع الاول عن تعريف الفساد الاداري لغة واصطلاحا والفرع الثاني عن أسباب الفساد الاداري وآثاره، أما المطلب الثالث فيكون عن دور آليات حوكمة القطاع العام في القضاء على الفساد الاداري وذلك في فرعين ايضا، نتناول في الفرع الاول آليات حوكمة القطاع العام، والفرع الثاني بعنوان فاعلية آليات

حوكمة القطاع العام في مكافحة الفساد الإداري.. ونختم بحثنا بما نتوصل إليه من أهم الاستنتاجات والتوصيات.
الكلمات المفتاحية: فساد إداري، حوكمة، قطاع عام، مؤسسات، الحكم الرشيد.

The Impact of Public Sector Governance in Reducing Administrative Corruption

Dr. Iqbal Nemat Darwish¹

Abstract:

Governance is one of the means of combating and reducing corruption, and the state can rely on it to improve the status of institutions through its effective mechanisms, which are led by effective oversight in the management of institutions as well as the rule of law, and on the basis of good governance to guarantee the rights of all individuals. The governance system ensures more supervision, control and regulation to reduce corruption and its negative effects on all aspects of society. The importance of the research stems from the negative effects of administrative corruption in general and in the public sector in particular that lead to wasting the value of the law, loss of rights, and the lack of integration of state agencies in performing their tasks properly, which required the emergence of governance mechanisms as a system to eliminate manifestations of administrative corruption. This embodies the importance of activating governance in addressing the most important problems of the public sector.

Keywords: Administrative corruption, governance, public sector, institutions, good governance.

¹ Assistant Professor, specializing in Administrative Law at the college of Law, Samarra University-Iraq.

المطلب الاول

مفهوم حوكمة القطاع العام

ان مفهوم الحوكمة من المفاهيم المستحدثة على الساحة العلمية، مما جعل اغلب المفكرين والعلماء يختلفون حول معناها ولم يصلوا الى اتفاق في إيجاد تعريف موحد لها. في الوقت الذي يُعد فيه من المفاهيم المهمة الكفيلة بتنظيم وادارة المؤسسات بصورة عامة ومؤسسات القطاع العام بصورة خاصة، مما يسهم ذلك في تعزيز سيادة القانون والوصول الى تحقيق المصلحة العامة وضمان حقوق اطراف العلاقة.. لذلك سنقوم في هذا المطلب بابرار اهم التعاريف التي قيلت في وصف هذا المفهوم من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، مع توضيح أهم أهداف الحوكمة في القطاع العام وأهميتها، وذلك ضمن فرعين وكالتالي:

الفرع الاول

تعريف حوكمة القطاع العام

اولا: تعريف الحوكمة لغة

ان الحوكمة مصطلح انكليزي (Governance)، ليس له معانٍ في القواميس العربية الا انه تُرجم الى العربية بما يشير الى معنى إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وهو بشكل عام يعني مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المؤسسات والتحكم فيها (زامل، 2018).

فالحوكمة لغويا: هي "كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة من خلال قواعد وأسس ضبط تحقيق الحكم الرشيد"، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية (عامر و السنطيل، 2020).

وهذا يعني ان الحوكمة تعني ادارة المؤسسة والرقابة عليها من اجل تعظيم وترقية الاداء وصولا الى افضل المنافع وضمان النتائج المطلوبة.

ثانياً: تعريف الحوكمة اصطلاحاً

ان جذور مصطلح الحوكمة تعود إلى مفهوم الحكم الصالح القائم على تطبيق القانون وأخلاقيات العمل، وتعني كل ما يساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة والديمقراطية. وقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح، بحيث ان كل تعريف يعبر عن وجهة نظر صاحبه، واختلاف وجهات نظرهم، نظراً لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات، فتعرفه مؤسسة التمويل الدولية بأنه "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"، وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (غادر، 2012). كما تُعرف بأنها نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية الذي عن طريقه يتم ادارة الشركة والرقابة عليها (نصبة، 2015). "فالحوكمة لا تخرج عن كونها أداة قانونية وثقافية تقع على عاتقها مسؤولية التحكم بالعلاقات التنظيمية التي تربط بين الأطراف الأساسية المؤثرة في أداء الشركة، وذلك من اجل زيادة المنافع المتبادلة ومنع حالات التعارض في المصالح أو تخفيضها فيما بينهم، ومن ثم فهي توصف بكونها جهاز مناعة ذاتي يحصن الشركات المساهمة العامة من آفة الفساد والمحسوبية ومضاعفاتها (الشواورة، 2009). وهو ما يعني انها الأداة القانونية التي يتم بها تنظيم العلاقات بين أطراف المؤسسة العامة من أجل الوصول الى تحقيق الاستفادة القصوى والمصالح العامة للمؤسسة. لذلك فإنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف اي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص او في وحدات القطاع العام (غادر، 2012).

ان مصطلح الحوكمة جاء كمفهوم حديث عبرت عنه المؤسسات الحكومية والخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، كفكرة مبتكرة لتسيير شؤون الافراد بشكل يضمن لهم حياة كريمة من الناحية الاقتصادية، والسياسية و الاجتماعية، فكانت مبادئ الحوكمة هي دليل حكومات الدول النامية لتجاوز أزمات الشرعية (بن حسين، 2015).

ان حوكمة المؤسسات هي عبارة عن مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي من شأنها إدارة ورقابة المؤسسات من الناحية المالية وغير المالية من أجل الحفاظ على حقوق ومصالح المساهمين وتميبتها من خلال زيادة العائد، فضلاً عن الاهتمام بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة من مديرين، عمال، عملاء، دائنين، ... إلخ (عامر و السنطيل، 2020). لذلك ظهرت الحاجة ماسة إلى أسلوب إداري معاصر قادر على الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإدخالها في عملية صنع القرار وتنفيذه، وذلك من خلال ضرورة الانتقال بوضعية السلطة في المجتمع من مفهوم سيطرة الحكومة، الذي يقوم على اساس قيام الحكومة بالدور الرئيس في ممارسة السلطة إلى مفهوم الحوكمة الذي يستند إلى مشاركة جميع أطراف المجتمع للحكومة في إدارة شؤونه (بن حسين، 2015).

وبهذا فإن الحوكمة تعني برأينا هنا:

- التوجه نحو مزيد من الديمقراطية وضمان الحريات وحقوق الإنسان.
 - القضاء على الفساد الناتج بسبب قلة المساءلة والمحاسبة.
 - اعطاء دور لشركات القطاع الخاص والمنظمات للتعاون، وإصلاح شؤون الموظفين في القطاع العام.
 - إستراتيجية إنمائية فعّالة مع توظيف القوانين بما يحقق فعالية المؤسسات.
- وبهذا فإن الحوكمة -بحسب تعريفنا- تعني وجود نظم للإدارة الشاملة لعلاقات الاطراف الأساسية للمؤسسة، وتحديد المسؤول عن التصرفات غير المشروعة، مع تحميل المسؤولية لكل من أُلحِق ضرراً بالمصلحة العامة؛ فهي الادارة المُنظَّمة الشاملة ذات الرقابة الفعّالة سعياً للوصول الى النتائج المطلوبة.
- أما القطاع العام فهو بمفهومه العام يعني تلك الجهات التي تكون تابعه لسلطة وسيطرة الدولة ورقابتها وتقوم وتعمل تحت ادارتها وتسييرها، وهي تمارس انشطتها تحت اشراف الحكومة (محمود، التحكيم في منازعات عقد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، 2023). فهو جميع المؤسسات التي تملكها وتديرها الدولة المركزية وسلطاتها المحلية ومؤسساتها الاقتصادية على أسس تجارية، بالإضافة الى ما يدخل تحت ملكيتها من ثروات طبيعية ومرافق عامة وهياكل انتاجية واجتماعية من تربية وتعليمية وصحية (حسين،

2016). لما سبق، يمكن أن نستخلص المعاني الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة في القطاع العام وهي:

- 1- أنها مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات العامة.
- 2- تقوم بتنظيم العلاقة بين الرئيس الإداري والمدراء العامين وأصحاب المصالح.
- 3- أنها مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق نظام يعتمد توزيع الحقوق والواجبات.

الفرع الثاني

أهداف الحوكمة في القطاع العام وأهميتها

ان الحاجة إلى الحوكمة برزت على أثر الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي انفجرت في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وتحول العديد من دول العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين بما فيها الصين إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، فضلاً عن الانهيارات المالية والمحاسبية التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي خلال العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين، مما دعا ذلك إلى ضرورة تشديد إجراءات الرقابة على تصرفات مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة، خاصة وأن الحوكمة تشير في جوهرها إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الهيئة العامة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركات المساهمة العامة والتي لا بد أن يؤدي تصميمها وإيجادها والتقييد بتطبيقها إلى تقليل التنازع في السلطات والتعارض في المصالح بينهم، كونها تؤدي ضمناً إلى زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، ومن شأنها أن تعمق دور سوق المال وتزيد من قدرته على تعبئة المدخرات الوطنية والأجنبية وترفع من معدلات الاستثمار داخل المجتمع، ومن ثم تحقيق أعلى الأرباح وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة (الشوارة، 2009).

وعلى المستوى الدولي برز الاهتمام بمبادئ الحوكمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 التي أصدرت مجموعة من المبادئ التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق

- متطلبات الحوكمة، ومن ثم تتالت الجهود في معظم دول العالم في وضع أدلة ومبادئ الحوكمة على مستوى المنظمات والهيئات الدولية (عامر و السنطيل، 2020).
- وقد جاءت اهداف الحوكمة لتمثل فيما يلي (عامر و السنطيل، 2020):
- 1- تحسين فعالية وكفاءة إدارة العمليات، واستغلال الموارد العامة وتوظيفها في المجالات التي تحقق العائد على المجتمع، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - 2- بناء ثقافة مشاركة العاملين والمتعاملين في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتقييم العمليات والخدمات، والالتزام بالقوانين.
 - 3- بناء ثقافة تنمية الولاء المؤسسي، والشعور بالمسئولية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - 4- الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المتعاملين بجودة عالية وسرعة مناسبة بما يضمن تحقيق رضاهم.
 - 5- تحقيق ثقافة المساءلة والشفافية، وإيجاد أسس لتحديد مسؤولية الإنجاز والنتائج.
 - 6- محاربة ومكافحة الفساد بأشكاله وممارساته.
 - 7- اعتماد نظم وتعليمات تضمن صحة الإجراءات المتبعة، وتحديد المسؤوليات والحقوق والصلاحيات والعلاقات في إطار منهجية عمل واضحة.
 - 8- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- فمن خلال هذه الأهداف تتوضح غاية الحوكمة في القطاع العام حول تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق ما يلي (عامر و السنطيل، 2020) (دليل ممارسات العولمة في القطاع العام، 2014):
- 1- تكثيف وتعزيز نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.
 - 2- تفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها، والالتزام بالقوانين والأنظمة.
 - 3- تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، بعيدا عن استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة.
 - 4- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
 - 5- حماية الملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.

- 6- العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية، وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات الحكومية.
- 7- انهاء قدرات المؤسسات الحكومية من خلال تعزيز وتطوير ادائها عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.
- 8- إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي، وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية. وتنبع أهمية الحوكمة من خلال (نوفل، 2019):
- 1- كونها تؤدي إلى تحسين أداء إدارة المؤسسة و المساعدة على تطوير إستراتيجية سليمة لها.
- 2- ان تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تقوية ثقة الجمهور في صحة عملية المؤسسات العامة التي تتطلب تطبيق قواعد ادارية جيدة.
- 3- كونها تعتمد معايير الإفصاح و الشفافية في التعامل في ضوء التطبيق السليم لمبادئها مما يساعد على منع حدوث الأزمات المالية.
- لذلك فإن الحوكمة ليست هدف في حد ذاته لكنها أداة او وسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع، من حيث كونها عبارة عن مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العملية والتنفيذية والتي تؤكد على الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية (زاهر، علي، و خضير، 2014).
- وقد اخذت أهمية الحوكمة بالتزايد نتيجة لإتجاه كثير من دول العالم بالتحول نحو النظم الاقتصادية الرأسمالية المعتمدة بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة التي تسعى لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة (غادر، 2012).

المطلب الثاني

مفهوم الفساد الاداري

ان تزايد مظاهر الفساد تجعل منه تحديا مهما وكبيرا للحكومات والمجتمعات معا، الامر الذي يفترض وجود خطط وجهود متكاملة ومتفاعلة تستهدف التخلص من هذا الخطر وازالة اثاره. حيث يمثل الفساد الاداري احد اهم المخاطر التي تواجه الاقتصاديات العالمية وبالأخص اقتصاديات الدول النامية لكونه يؤدي الى تبديد الاموال العامة او استثمارها في مجالات غير مقبولة او خطيرة فضلاً عن سرقة جزء منها من قبل المفسدين والمستغلين.. ان اهمية الفساد الاداري بما يرتبه من مخاطر يوجب علينا تناول تعريفه والاسباب التي تؤدي اليه وما يتركه من اثار سلبية على المجتمع والمؤسسات العامة، اضافة الى تحديد انواعه.. وذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الاول

تعريف الفساد الاداري

اولا: الفساد لغةً

جاء في مختار الصحاح (ف س د) الشيء يفسد بالضم (فساداً) فهو فاسد، وفسد بالضم أيضاً (فساداً) فهو (فسيد)، و(أفسده ففسد) ولا تقل أنفسد،(والمفسدة) ضد المصلحة (الرازي، 1982). والفساد نقيض الصلاح، وتفاسد القوم: تدابروا وتقاطعوا، والمفسدة: خلاف المصلحة، والأستفساد خلاف: الاستصلاح، ومن معاني الفساد أيضاً الجذب والقحط (ابن منظور الأنصاري، 1977). فالفساد خروج الشيء من الاعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً، ويضاده الإصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والأشياء الخارجة عن الاستقامة (الأصفهاني، 1989).

ويقول الفيروز آبادي في تعريفه للفساد بأنه: فسُد الشيء فساداً وفسوداً ضد صلح، والفساد: أخذ المال ظلماً، الجذب، والفسدة: ضد المصلحة، وتفاسدوا: قطعوا الأرحام، واستفسد: ضد استصلح (الفيروز آبادي، 1998).

ثانياً: الفساد اصطلاحاً

تتفق جميع التعاريف الواردة عن الفساد حول مضمون واحد؛ وهو إساءة استعمال السلطة او الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية. وان أصدق تعريف له هو الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية " الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين" (زاهر، علي، و خضير، 2014). كما جاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأن الفساد الإداري هو " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته" (الدليمي، 1999).

وهناك من يعرف الفساد الإداري بأنه: (إخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجابياً وسلبياً وإتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين والقواعد التنظيمية العامة، أو أوامر الرؤساء في حدود القانون، أو يخرج من مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو أمر يقصر في تأديته بما يتطلبه من حيطة ودقة وأمانة، ويخل بالثقة المشروعة في هذه الوظيفة التي يقوم بها بنفسه، إذا كان ذلك منوطاً به وأن يؤديها بدقة وأمانة، إنها يرتكب ذنباً إدارياً يستدعي تأديبه، فتتجه إدارة الإدارة إلى توقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المرسومة قانونياً في حدود النصاب المقرر، لهذا فإن الخروج على واجبات الوظيفة والأوامر التي تصدر إليه من رؤسائه في حدود القانون إنه الانحراف بعينه، ويتفاوت هذا الانحراف شدة وقوة بتفاوت أذاه وأثره في الصالح العام) (عبود، 2007). نلاحظ ان هذا التعريف قصر الفساد على مخالفات الموظفين لحدود اعمال الوظيفة اضافة الى مخالفة الموظف لأوامر رئيسه الإداري. وفي رأي اخر يعرف الفساد بصورة عامة بأنه: (إساءة الى الثقة العامة واعتداء على النزاهة التي تُرجى من الموظف العام ونخر في جسد المجتمع بما يفضي الى تهتكه وسقوط القيم الأخلاقية في ها الناجمة عن تفكك وسائل السيطرة للنظم السياسية الفاقدة لمصداقيتها في الممارسة) (داوود، 2003). أما هذا التعريف فإنه يوسع من معنى الفساد بحيث يوسع من نطاقه ويشمل بمضمونه مخالفات الموظفين، و حالات الإخلال الأخرى في المجتمع والتي تؤدي الى المساس بالقيم الاخلاقية وصولاً

الى المساس بالنظام السياسي بما يميله عن الأداء المطلوب. . وينبغي على تعريف الفساد تقسيمه الى اشكال:

- 1- فساد اجتماعي: ويشمل فضائح اخلاقية لكبار المسؤولين، واستغلال الاطفال لأعمال لا أخلاقية.
- 2- فساد اداري: ويشمل الرشوة، المحاباة والمحسوبية، الاحتيال.
- 3- فساد اقتصادي: وينشأ من صفقات الاسلحة، وانتشار الجريمة المنظمة، والتهربات الضريبية بأنواعها.
- 4- فساد سياسي: ويشمل فساد القادة والزعماء السياسيين وبما يتعداه الى التشريع، التنفيذ والقضاء.

نستشف من التعاريف السابقة، ان الفساد الاداري ينطوي على الاستغلال والتبذير من اجل تحقيق غاية خاصة او مصلحة غير مشروعة قانونا، ومن ثم يؤدي الى هدر الاموال العامة وهو ما يشكل عرقلة العملية الادارية نحو تحقيق الهدف المنشود منها وهو الصالح العام وضمان حقوق الاطراف، فالفساد هو النخر والانتهاك لقيم الاخلاق التي تقوم عليها الادارات العامة، وهو يقوم كلما غابت أسس الرقابة السليمة والرصينة في كل مؤسسة. لما سبق يمكننا ان نعرف الفساد الاداري بأنه ظاهرة او مشكلة تقوم على استغلال غير قانوني وغير اخلاقي للسلطة والوظيفة العامة لتحقيق غايات شخصية متنوعة.

الفرع الثاني

أسباب الفساد الاداري وآثاره

على الرغم من تعدد الاسباب التي تؤدي الى الفساد الاداري وتفاقمه، الا ان بعض الكتاب والباحثين يتفقون على ان هناك ستة اسباب رئيسية تؤدي الى الفساد الاداري وهي تكمن في (زاهر، علي، و خضير، 2014) (سلمان، 2015) (ميخا، 2008):
اولا: أسباب شخصية: وهي أسباب تتعلق بشخصية الفرد ورغباته وميوله، ومستوى وعيه وثقافته.

ثانيا: أسباب اجتماعية: وهي الأسباب الناتجة من العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، والتي تولد ضغوطاً اجتماعية تهيب مناسباتاً لنمو وانتشار ظاهر الفساد

الإداري، وحتى في الجانب المالي من خلال أعمال غير مشروعة كالمحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ والتهرب الضريبي والاختلاس وتبييض الأموال... الخ.

ثالثاً: أسباب إدارية وتنظيمية: وهذه تنجم عن تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد الموظفين وخاصة ما يحدث في معظم الدول النامية مما يخلق نوعاً من البيروقراطية وإجراءات إدارية معقدة، الأمر الذي يترتب عليه غموض في الأعمال الإدارية المتخذة وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية. وهو ما يترتب عليه عدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء الوظيفي وضعف أخلاقيات الوظيفة العامة، وهذا مما يشجع الموظفين على الممارسة والاجتهادات التي تحقق لهم بعض المنافع الخاصة (الصاف، 1998).

رابعاً: أسباب قانونية: وهي تتعلق بضعف القوانين أو ضعف تطبيقها فيما يتعلق بمراد ارتكاب جريمة الفساد الإداري والمالي، مما يترتب عليه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم بسبب ضعف فاعلية تلك القوانين.

خامساً: أسباب سياسية: وتتمثل في تعيين القياديين الإداريين في المناصب المهمة بناء على الولاء والمحسوبية السياسية، وبغض النظر عن الكفاءة المطلوبة لخدمة المصالح العامة، مما يصيب موظفي الخدمات العمومية بالإحباط وعدم ابداعهم في أداء الوظيفة العامة بجدارة وكفاءة، بالنظر لتركيز على تحقيق المصالح الشخصية وتغليبها على المصلحة العامة، فضلاً عن غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تُعنى بمكافحة الفساد، الأمر الذي يسهل انحراف الموظفين وانجرارهم نحو الاستغلال غير القانوني لوظائفهم ومراكزهم الإدارية.

سادساً: أسباب اقتصادية: وهي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري والمالي كذلك، نظراً لأنها تمس الجانب المادي للفرد، حيث إن المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية أو انعدامها مما يترتب عليه تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وهذا يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل أخرى لكسب المال والانجرار نحو استغلال الوظيفة الإدارية.

اما عن آثار الفساد الاداري في المجتمع والدولة فهي تتمثل بالتالي (نوفل، 2019) (ميخا، 2008):

1- ان انتشار الفساد الاداري يترتب عليه الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها المختلفة، وهو ما يؤدي إلى ضعف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية مما يؤدي الى ضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين معها، فضلا عن أن اتساع دائرة الفساد الاداري يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية وهذا ما يترتب عليه فشل النظام الإداري في الدولة واضمحلاله.

2- يؤدي الفساد الاداري الى إعاقة عملية التنمية واطعاف النمو الاقتصادي، فمن أكثر الاثار الضارة الناتجة عنه إعاقة التنمية داخل المجتمع والعمل على اضعاف النمو الاقتصادي فيه، فالفساد سلوك ضار يؤدي إلى الاضطراب والإخلال. فضلا عن ذلك تشير الكثير من الدراسات إلى الآثار السلبية للفساد الاداري على النمو الاقتصادي من خلال تخفيض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي، فما يرافق الفساد الإداري من دفع للرشاوي يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها تفشي للفساد.

3- إضعاف وزعزعة الاستقرار السياسي؛ حيث نجد ان تفشي ظاهرة الفساد داخل المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي فيه، وهو ما يولد صراع داخل الجهات السياسية الحاكمة وفساد الإدارة وتسلسها وتردي الأوضاع من كل النواحي، وظهور طبقة تعمل على نشر الفساد بغرض تحقيق مصالحها الخاصة بها، حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح الجهات الفاسدة بداخله، ويتم تحويل الجهاز الاداري لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة، فالمستفيدون من الفساد يعملون على نشره في أكبر عدد ممكن من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية .

4- إضافة لما سبق، فإن انتشار ظاهرة الفساد الإداري يؤدي إلى تدني مستوى الأنشطة والخدمات التي تُقدم للمواطن، وكأبسط مثال على ذلك الأجور التي تدفع في المستشفيات الحكومية لممارسي مهنة الطب تكاد تكون دون الحد المقبول لمؤهلاتهم، وهذا مما يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى تقديم الخدمات الطبية في المستشفيات بوجه عام.

المطلب الثالث

دور آليات حوكمة القطاع العام في القضاء على الفساد الإداري

إن أهم ما عنيت به حوكمة القطاع العام هو تكريس الجهود المتضافرة من كافة القطاعات الحكومية لتجنب حدوث الأزمات الإدارية التي تؤدي بشكل عام إلى هدر المال العام الحكومي وإلى فقدان التحكم بالنظام الإداري وفقدان المسؤوليات عند حدوث خلل في تطبيق الأنظمة والمشاريع المختلفة... وقد نتجت تلك الجهود عن تحديد آليات تواجه الفساد في القطاعات العامة، بأن تعمل الحكومات على تفعيلها؛ لأن حوكمة القطاع العام هو مشروع وطني قائم على أسس الإرادة والعزيمة وصولاً إلى أفضل النتائج التي تحافظ على تحقيق الغايات المرجوة والصالح العام... وهذا يوجب علينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين لنتناول آليات الحوكمة ومدى فاعليتها في مكافحة الفساد الإداري، وكالتالي:

الفرع الأول

آليات الحوكمة

يتطلب مواجهة الفساد وجود سياسة فعالة مقرونة بعزم من أجل التصدي للفساد ومحو آثاره. وإن آليات الحوكمة تتمثل بأنها مجموعة الوسائل التي يتم تضمينها بهدف ترشيد وتوجيه سلوك الإدارة العليا تمهيداً لإتخاذ القرارات التي ترتب تحقيق مصالح الأطراف (راضي، 2017)، كما أنها تتمثل بجميع تلك الإجراءات التي تعتمد عليها السلطات الأساسية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في الدولة (عبد الشافي، 2017).

ان هناك مجموعة من المفاهيم ترتبط بظاهرة الفساد الاداري وهي تمثل أساليب و آليات ضمن تطبيق نظام الحوكمة، وأن فهمها ومحاولة تطبيقها بالشكل الأمثل يساعد في الحد من هذه الظاهرة، وتتمثل هذه الآليات بالتالي (الشواورة، 2009) (عبد الشافي، 2017) (حسن، 2018):

اولا: (أساليب ادارية مُنظمة تتخذها المؤسسة الحكومية) تتضمن محاسبة الموظفين عن مخالفتهم؛ وذلك باتخاذ الاجراءات المناسبة القانونية والادارية تجاههم عما يرتكبونه من مخالفات سواء كانت (قانونية أو إدارية أو أخلاقية)، اضافة الى الحرص على متابعة العمل باستمرار وبشكل دوري في المؤسسة العامة، من خلال نظام مسؤولية الاشخاص العاملين او الموظفين بتقديم تقارير دورية وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها حول سير العمل وبشكل تفصيلي يتضمن سلبيات وايجابيات العمل والصعوبات التي تعوقهم، هذا فضلا عن تبسيط اجراءات العمل والسرعة في الانجاز بحيث يمنع على الموظفين سهولة التلاعب

ثالثا: (اتباع الأساليب القانونية القائمة على الشفافية والديمقراطية) والتي تتبلور في جانبين؛ جانب وضوح العلاقة بين اطراف المؤسسة العامة- هذه العلاقة التي يجب أن تكون قائمة على أساس القانون-، وجانب يتعلق بالإجراءات والغايات التي تهدف اليها المؤسسة والتي يجب ان تكون علنية. فضلا عن النزاهة التي تكون من خلال اتباع القيم الاخلاقية المتعلقة بالصدق والامانة والاخلاص في العمل اضافة الى انشاء أجهزة أمنية تتولى مراقبة التصرف بالأموال العامة. وهذا كله يكون على أساس فعالية الرقابة على تنفيذ القوانين والانظمة في مجال مكافحة الفساد بكل صوره.

رابعا: (أساليب قضائية ذات ابعاد ديمقراطية)، تكون قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث. مع ضرورة وجود جهاز قضائي مستقل قوي و نزيه ويكون بعيدا عن المؤثرات والضغطات - داخلية او خارجية- تعيق عمله، مع الالتزام من قبل السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة على احترام وتنفيذ احكام القضاء.

خامسا: (أساليب تربوية سلوكية) من خلال برامج التوعية التي تعمل وسائل الاعلام المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية على نشرها وتفعيلها للجهاير، فضلا عن إشاعة التوعية الدينية والقانونية في المؤسسات التربوية والتعليمية والمساجد

لتوضيح مخاطر الفساد واثاره السلبية على المجتمع وأشعارهم بأهمية الامانة والحفاظ على المال العام و حرمة.

سادساً: (أساليب اقتصادية) تتمثل بتحقيق العدالة في توزيع الثروات والدخول، والابتعاد عن الحرمان باعتباره المورد الاساسي للفساد، الى جانب معالجة ظواهر البطالة والتضخم اللذان يولدان الفساد بمختلف اشكاله، من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية في مختلف نواحي الحياة في الدولة.

سابعاً: (برأيي انه الأسلوب الأهم لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة) محاسبة المفسدين سواء المدراء منهم او الموظفين ومثولهم أمام لجنة قضائية لمحاسبتهم وبجلسات علنية، ليكون ردعا لغيرهم وعدم تكرار حالات اخرى للفساد. اصف الى ذلك عملية الاصلاح الإداري التي يجب أن تشمل جميع الانظمة والتعليقات ذات الصلة بالتنظيم الإداري بما في ذلك علاقة الإدارة بموظفيها وبكل ذي مصلحة من الافراد، وان عملية الاصلاح هذه لأجل مكافحة الفساد تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل بالشفافية والمساءلة والحكم الجيد (شبيب، 2016).

ثامناً: التمثيل في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، اضافة إلى تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية في الداخل حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد والاستفادة منها عملياً (حسن، 2018).

الفرع الثاني

مدى فاعلية آليات الحوكمة لمكافحة الفساد الإداري في القطاع العام

ان الآليات المعتمدة في بناء حوكمة جيدة هي التي توجه العلاقة بين المدراء والموظفين، وهي التي تضمن تصرف المدراء وممارسة الإدارة للحكم الجيد؛ حيث تعمل الحوكمة على عرقلة القيام بعرض الرشاوى او الموارد الاخرى الى مسؤولي الحكومة مقابل خدمات يتم تقديمها، لذلك لا بد من وضع الاسس المتينة للقضاء على فرص الفساد ومحاصرتها في

اضيق الحدود، ولا يكون ذلك الا بالحكم المؤسسي الصالح والمبادئ التي تحكم نشاط مكوناته، الا ان العلاقة بين الفساد والحكم الصالح تعمل في الاتجاه العكسي؛ حيث ان استثناء الفساد يُجَرِّف عملية اتخاذ القرار في المجتمع عن غايته الاساسية وهي خدمة الصالح العام وتوجيهاها نحو خدمة مصالح القلة المتنفذة وهي عادةً الأشد ضلوعاً في الفساد، ومن ثم فان النجاح في مقاومة الفساد يحدد الضالعين في ها عن المساهمة في افساد المجتمع (ميخا، 2008).

وتقوم الحوكمة في القطاع العام على أساس قيام الدوائر الحكومية بتحقيق المصلحة العامة من خلال عدة متطلبات تتركز في: (1- سيادة القانون والالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية. 2- الانفتاح وإشراك الأطراف ذات العلاقة. 3- تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول الى النتائج المرجوة بتحديد وإتباع الاجراءات اللازمة لذلك. 4- بناء القدرات المؤسسية والقيادية وتطوير قدرات موظفي الدوائر الحكومية. 5- إدارة المخاطر والأداء من خلال رقابة داخلية فاعلة وإدارة محكمة للمالية العامة. 6- تطبيق الممارسات الجيدة في مجال الشفافية وتقديم التقارير وصولاً إلى تطبيق فعّال للمساءلة) (دليل ممارسات العولمة في القطاع العام، 2014).

على ان يتم ذلك من خلال منظومة متكاملة واستراتيجية شاملة من الآليات و الوسائل والاجراءات-المذكورة آنفاً-، فقد جاء في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد: (ان اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب هو أمر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة). فكثيراً ما يتفشى الفساد في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية وتشهد تغييرات سياسية متمثلة بالانتقال من الحكم الشمولي الى الحكم المعتمد على مقومات الديمقراطية، وركائز الحكم الصالح، لذلك كلما كانت الادارة السياسية قوية وفعالة فإنها تحقق تحجيم هذه الظاهرة، هذا مع تعالي الاصوات والمطالبات من الجمهور بالمساءلة والمحاسبة لجميع الفاسدين، وفي مختلف مستويات الحكم والوظيفة العامة، فالفساد جريمة يرتكبها الموظف العام القائم بواجبات الخدمة العامة، وتكون المصلحة العامة هي المتضرر الاول في جميع جرائم الفساد (زامل، 2018) (سلمان، 2015). حيث يتمثل دور الحوكمة في التقليل من مخاطر الفساد من خلال الادارة العامة، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، و المنافسة النزيهة الخاضعة للقوانين،

باعتبار ان الفساد أهم معوقات التنمية الإقتصادية لما يولده من اثار تضعف من سيادة القانون والحوكمة الفعالة (نوفل، 2019).

فالفساد الإداري يؤثر سلبا على الحكم الرشيد مما يجعل الحكومة ضعيفة؛ وهو ما يتطلب تفعيل سيادة القانون والمساواة وتحسين اداء الادارات العامة من خلال أسس الرقابة الفعالة والتخطيط والتقدير الجيدين وبناء استراتيجيات مستقبلية، فضلا عن ان اعتماد آليات الحوكمة يضمن لمؤسسات الدولة النزاهة والادارة السليمة والابتعاد قدر الامكان عن كل ما ينزلق بتلك المؤسسات نحو الاخفاقات المتكررة.

لما سبق يمكننا القول بأن الحوكمة كآلية تعتمد على مؤسسات القطاع العام لها دور فعال في سد الخلل والتجاوز الذين يرتبهما الفساد الإداري، اذا ما تمت بشكل فعال نحو تحقيق الغاية المنشودة، كون الحوكمة نظام يسعى الى الانضباط السلوكي وتحقيق مصالح الافراد بشكل متوازن وتنظيم الرقابة الفعالة وادارة المخاطر.

الخاتمة:**اولا: النتائج**

بالانتهاء من بحث الموضوع، استنتجنا أهم ما يأتي:

- 1- تعدد الحوكمة أحد متطلبات المجتمع نحو تنظيم المؤسسات العامة لضمان الحياة الكريمة للأفراد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك فإنها تعد وسيلة الدول النامية لتجاوز مخاطر اللامشروعية.
- 2- على الرغم من الاختلاف حول وضع تعريف جامع شامل لمعنى الحوكمة، الا ان جُل المحاولات تتجه نحو كونها تعبر عن إدارة المؤسسة والرقابة عليها وصولا الى تحقيق افضل النتائج.
- 3- ان الفساد الإداري يمنع أو يحد من النمو الاقتصادي ويضعف من مكانة السلطة السياسية ويحول دون تحقيق المرافق العامة لأهدافها.
- 4- ان الأسباب الحقيقية للفساد الاداري بصورة عامة متعددة قد تكون اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية وشخصية، لذلك تمتد اثاره السلبية الى جميع قطاعات المجتمع؛ فكان لا بد من ايجاد وسائل لمكافحة والقضاء عليه؛ وكانت الحوكمة أحد تلك الوسائل.
- 5- ان للحوكمة في القطاع العام أثرها في مكافحة الفساد، كونها تعتمد على آليات ووسائل مع فاعلية الرقابة بغية تحقيق اهداف محددة من شأنها ان تعمل على الحد من مظاهر الفساد الاداري في مفاصل الدولة اذا ما تكاتف الجهود نحو الادارة السليمة والحكم الرشيد للقطاع العام.

ثانيا: التوصيات

- نوصي ادارات المؤسسات العامة والمشرع بما يلي:
- 1- العمل على تطبيق حوكمة الشركات في مؤسسات الدولة العامة بشكل فعلي ملموس؛ لما للحوكمة -كما لاحظنا- من أهداف مجدية لخدمة المجتمع، اذا ما عملنا ان من اهدافها الاساسية مكافحة الفساد بكل اشكاله، فضلا عن تطبيق مبادئ الشفافية واتباع

القوانين واللائحة في سير الأعمال وهو ما يؤدي الى رضا الافراد على عمل مؤسسات الدولة.

2- يجب ان تكون هناك رقابة فعّالة ملموسة داخل كل مؤسسة في القطاع العام للوقاية من مظاهر الفساد؛ كون الرقابة من ضمانات سيادة القانون وحماية حقوق الافراد ضد من يحاول الانتهاك منها.

3- نوصي المشرع بتطوير قانون مكافحة الفساد والعمل على التنفيذ الفعلي له من خلال النص على تشكيل لجان رقابية في مراكز المحافظات او على مستوى اقليمي تتخذ اجراءاتها للوقاية من حالات الفساد ومكافحتها، بغية تغطية الممارسات الفاسدة التي تشمل مؤسسات القطاع العام.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع

- (2014). دليل ممارسات العولمة في القطاع العام. المملكة الاردنية الهاشمية: تقرير علمي لوزارة تطوير القطاع العام.
- أزهار عبدالله زامل. (2018). حوكمة الشركات و دورها في مكافحة الفساد المالي في الوحدات الحكومية. مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية و المالية، صفحة 244.
- الأمين نصبة. (2015). تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام. رسالة ماجستير، 4. الجزائر، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.
- الحسين بن محمد الفضل الأصفهاني. (1989). المفردات في غريب القرآن. لبنان: دار المعرفة.
- باسم فيصل الدليمي. (1999). الفساد الاداري و بعض أشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين. رسالة ماجستير، 87. جامعة بغداد، العراق: كلية الادارة و الاقتصاد.
- تغريد داود سلمان. (2015). الفساد الاداري و المالي في العراق و أثره الاقتصادي و الاجتماعي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، ع32، صفحة 100.
- د. رحمة أحمد عبد الشافي. (2017). الحوكمة في الأجهزة الحكومية و الأمنية. دمشق.
- د. تيسير زاهر، د. غزوان علي، و أحمد خضير. (2014). الحوكمة المؤسساتية و دورها في الحد من الفساد المالي و الاداري في المصارف. مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، صفحة 73.
- د. سالم محمد عبود. (2007). ظاهرة غسيل الأموال. بغداد: دار مرتضى.
- د. سامح عبد المطلب عامر، و ياسمين جودة السنطيل. (2020). حوكمة المسسات في ظل الفكر المعاصر. بيروت: دار الفكر للنشر و التوزيع.
- د. صباح عبد الكاظم شبيب. (2016). دور السلطات العامة في مكافحة الفساد الاداري في العراق. لبنان: الدار العربية للعلوم-ناشرون.

- د. فيصل محمود الشواورة. (2009). قواعد الحوكمة و تقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الاردنية. مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، صفحة 124.
- د. محمد ياسين غادر. (2012). محددات الحوكمة و معاييرها. المتمر العلمي الاول (صفحة 12). طرابلس - لبنان: جامعة الجنان كلية ادارة الاعمال.
- د. منى يونس حسين. (2016). الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في العراق بعد عام 2003. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، 24.
- سليمة بن حسين. (2015). الحوكمة... دراسة في المفهوم. مجلة العلوم القانونية و السياسية، صفحة 181.
- شريف جمال الدين نوفل. (2019). الحوكمة و آلياتها في محاربة الفساد. بحث تمهيدي لمناقشة الدكتوراه. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.
- شريهان ممدوح أحمد حسن. (2018). جهود مكافحة الفساد الاداري و المالي في المملكة العربية السعودية. المجلة القانونية، الصفحات 16-18.
- عماد الشيخ داوود. (2003). الفساد و الاصلاح. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- لهيب توما ميخا. (2008). التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة و دور الحكم الصالح في مكافحتها مع اشارة الى البلدان العربية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، صفحة 128.
- محمد الصاف. (1998). أخلاقيات الويفة العامة و العوامل الادارية المؤثرة في مخالفتها- بالتطبيق على المملكة العربية السعودية. مجلة الادارة العامة، صفحة 457.
- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي. (1982). مختار الصحاح. الكويت: دار الرسالة.
- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري. (1977). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار صار.
- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (1998). القاموس المحيط (فسل) (المجلد 6). مؤسسة الرسالة.

محمد سامي راضي. (2017). موسوعة المراجعة. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

ياسر شاكر محمود. (2023). التحكيم في منازعات عقد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص. مجلة دراسات اقليمية، 228.

ياسر شاكر محمود. (2023). التحكيم في منازعات عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. مجلة دراسات اقليمية، 228.